# التعارض بين التحفظ المحاسبي وحياد المعلومات فى ضوء الاطار الفكرى المشترك

أ.د/ يحيى حسين عبيد
أستاذ المحاسبة
كلية التجارة -جامعة المنصورة

أ .د/ كمال عبد السلام على
أستاذ المحاسبة
كلية التجارة - جامعة المنصورة

حسناء عطية حامد محمد
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة المنصورة

## ملخص

أوضحت أدبيات المحاسبة المالية أن التحفظ المحاسبي Accounting Conservatism ( الحيطة و الحذر) هو أقدم المبادئ المحاسبية فالتحفظ المحاسبي له تأثير كبير في وظيفتي القياس و الإفصاح المحاسبي ،وعلى الرغم من قدم وجوده في الممارسة المحاسبية ألا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف موحد للتحفظ المحاسبي فى الإصدارات المحاسبية الصادرة عن الجهات المهنية كما لا يوجد أتفاق عام حول ما إذا كان التحفظ المحاسبي من المبادئ أم من السياسات المحاسبية ، وقد تزايدت البحوث التطبيقية من جانب الاكاديمين بشكل كبير عن التحفظ المحاسبي خلال العقد الماضي لاعتباره أحد الاليات لحل المشاكل بين المديرين و حملة الأسهم وفى نفس الوقت وجه للتحفظ المحاسبى مؤخرا عدة انتقادات منه أنه يشويه المحتوى المعلوماتى للقوائم المالية ، كما وجهت له عدة انتقادات أثناء الجلسات المشتركة بين FASB وIASB لإعداد الاطار الفكرى المشترك وتركزت الانتقادات بشكل أساسى على التعارض القائم بين التحفظ المحاسبي وحياد المعلومات لدرجة أن بعض الاراء رأت أن التحفظ المحاسبي لا يعد من الخصائص النوعية المرغوب فيها للمعلومات ولذلك يجب التخلى عن التمسك به وعدم استمرار تطبيقه

## Abstract

Explained the Literature of Financial Accounting that the Accounting Conservatism is the Oldest Accounting Principles ,Accounting Conservatism has a Significant Impact on Job Measurement and Accounting Disclosure, and is no Agreement on a Single Definition of the Accounting Conservatism in Accounting Versions , there is no General Agreement on whether the Accounting Conservatism one of the Principles or Accounting Policies, at the Same Time Sent him Several criticisms During Joint Sessions Between the FASB and IASB and Focused Criticism Mainly on the Discrepancy Between the Accounting Conservatism and Neutrality of Information to the Extent that Some of the Views Held that Accounting Conservatism does not The

Characteristics of the Desired Quality of the Information Therefore do not Continue to Apply.

## أولا:- مفهوم التحفظ المحاسبي.

ورد في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) الصادرة عن Financial Accounting Standards Board (FASB) سنة ١٩٨٠ والتي توضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أن التحفظ المحاسبي يقصد به رد الفعل الحذر تجاه عدم التأكد والذي يضمن أن تأخذ فى الاعتبار وبشكل كافى كافة المخاطر المحتملة وعناصر عدم التأكد المحيطة بالأعمال التي تقوم بها المنشأة [١] .

كما أوضح International Accounting Standard Board (IASB) أن مفهوم التحفظ المحاسبي هو توخي الحذر في الأحكام الشخصية اللازمة لإعداد التقديرات التي تتضمنها القوائم المالية في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يتم المبالغة في تقييم الأصول والمكاسب ولا يتم تدنيه قيم الالتزامات والخسائر [٢]

كما أوضح البعض [٣] أن التحفظ المحاسبي يعنى أنه عندما يكون المحاسب فى حالة تشكك فعليه أن يختار البديل الذي يكون احتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن ، حيث يقوم التحفظ المحاسبي على قاعدة منطقية مؤداها ابتعاد المحاسب عن المغالاة فى تقدير صافى الدخل أو صافى الأصول .

كما أشار البعض [٤] الى أن التحفظ المحاسبي هو معيار للاختيار بين المبادئ المحاسبية التي تقود إلى تقليل الأرباح التراكمية من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات والاعتراف الفوري بالنفقات بالإضافة إلى تقييم الأصول بأقل من قيمتها وتقييم الالتزامات بأعلى من قيمتها، بمعنى اخر الافصاح عن اقل القيم من بين القيم المتاحة (البدائل المحاسبية للقياس) للأصول واكبر القيم من بين القيم المتاحة للخصوم .

بينما أوضح البعض الاخر [٥] أن التحفظ المحاسبي يعنى الاختيار من بين الطرق المحاسبية المتعارف عليه الطريقة التى تؤدى الى تدنية الارباح التى يعلن عنها من خلال الاعتراف البطيء بالمكاسب المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعة وتقييم الاصول بقيمة منخفضة والالتزامات بقيمة مرتفعة.

بينما يرى البعض الأخر [٦] أن التحفظ المحاسبي هو اختلاف التحقق

المطلوب للاعتراف بالمكاسب مقارنة بالتحقق المطلوب للاعتراف بالخسائر فهو يتفق مع القول المأثور عن التحفظ المحاسبي قديما وهو عدم توقع أي مكاسب وتوقع كل الخسائر.

وبناءا على كل ما سبق يرى الباحث أنه يمكن تعريف التحفظ بأنه يعنى "الاختيار من بين السياسات والإجراءات المحاسبية المتعارف عليه ما يؤدى إلى تدنيه الأرباح التي يعلن عنها من خلال الاعتراف البطيء بالمكاسب المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعة وتقييم الأصول بقيمة منخفضة والالتزامات بقيمة مرتفعة لعكس احتمالات عدم التأكد المحيطة بأنشطة بالمنشأة ".

كما يتضح مما سبق أنه لا يوجد أتفاق عام حول ما إذا كان التحفظ المحاسبي أحد المبادئ أم السياسات المحاسبية فبينما يرى البعض [٧] أن التحفظ المحاسبي هو أحد المبادئ المحاسبية يرى البعض الآخر [٨] أن التحفظ سياسة محاسبية تلعب دور مهم عند أعداد القوائم المالية في ظل عدم التأكد حيث يمكن اعتبار هذه السياسة اشتقاق لفرضية الاستمرارية ،على الجانب الأخر يرى [٩] أن مبدأ التحفظ المحاسبي هو أقدم المبادئ المحاسبية وأكثرها شمولية في التقويم وقد انتشر أبان الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات ، و يرى الباحث أن التحفظ المحاسبى هو أحد السياسات المحاسبية فالسياسة المحاسبية هى بمثابة المرشد الذى يوضح كيفية تطبيق المبادئ المحاسبية .

**ثانيا : التقسيمات المختلفة (أنواع) للتحفظ المحاسبي**

دراسة ( د.جنيدي ، ٢٠٠٤)[١٠] قدمت هذه الدراسة العديد من التقسيمات النوعية للتحفظ المحاسبي وهي :التحفظ الاختياري والاجبارى(الالزامى)

ويتمثل التحفظ الاختياري في الاختيارات التي تقوم بها الإدارة لتحقيق أهداف إدارية خاصة مثل اختيار بدائل السياسات المحاسبية التي تحافظ على الاتجاه العام لإرباح المنشأة وعدم تخفيضها أو ما يعرف بتمهيد الربح ،و يتمثل التحفظ الاجبارى (الالزامى) في الاختيارات الإلزامية التي تفرض نتيجة قرار خارجي عن المنشأة كالمعايير التي تصدرها الجهات المهنية المنوط بها وضع السياسات المحاسبية كمجلس معايير المحاسبة ولجنة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة

والقواعد الضريبية التى يتضمنها التشريع الضريبى المصرى .

**التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت**

و يتمثل التحفظ الدائم في اختيارات الإدارة التي تتم بصورة دائمة خلال الزمن وتشمل في الغالب التحفظات الإجبارية التي تفرضها المعايير

المحاسبية، و يتمثل التحفظ المؤقت في اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها وتغيرها باختلاف المواقف والقرارات المطلوب اتخاذها بهدف تحقيق أهداف محددة في فترات معينة .

**التحفظ الكلي والتحفظ الجزئي**

ويتمثل التحفظ الكلي في اختيارات الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وخسائر وأصول والتزامات بهدف جعل النظام المحاسبي أكثر تحفظا ، ويتمثل التحفظ الجزئي في اختيارات محددة لعناصر محدودة والتي يمكن تعديل قيمها أو تقديرها بما يحقق أهداف مرحلية.

**التحفظ الأقصى والتحفظ الأدنى**

و يتمثل التحفظ لأقصى مستوى في اختيارات الإدارة التي تصل إلى أقصى مستوى لزيادة الخسائر أو لتخفيض الإرباح لأدنى حد ممكن لتحقيق دوافع إدارية معينة ، ويتمثل التحفظ لأدنى مستوى في اختيار سياسة التحفظ العادية التي لا تؤثر على نتائج الأعمال المنشأة من فترة لأخرى وليس لها أهداف محددة سوى الالتزام بسياسة إدارية وطريقة تقييم واحدة .

كما يوجد تقسيمات أخرى للتحفظ المحاسبي وهي التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط حيث أوضحت دراسة (Basu,2005)[11] أنه يمكن تقسيم التحفظ المحاسبي إلى التحفظ المشروط (ويسمى أيضا بتحفظ الأرباح Conservatism Earnings ) ويتمثل في عدم تماثل توقيت الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتوقعة في الارباح المحاسبية، بمعنى أخر التحفظ المشروط يعنى تأثر أرباح المنشأة بالخسائر المتوقعة بشكل اسرع من تأثرها بالأرباح المتوقعة فهو يمثل ميل المحاسبين للاعتراف بالأنباء السيئة(الخسائر) بشكل أسرع من الأنباء الجيدة (الأرباح) مما يعنى عدم تماثل توقيت وشروط الاعتراف بالخسائر المتوقعة مع توقيت وشروط الاعتراف بالمكاسب المتوقعة، أما التحفظ غير المشروط ( ويسمى أيضا بتحفظ المركز المالي Balance Sheet Conservatism) فيتمثل في اختيار معالجة بعض الأصول غير الملموسة كنفقات وعدم رسملتها مثل تكاليف البحوث والتطوير وبالتالى ترتفع قيمة المنشأة في السوق على الرغم من أن قيمتها الدفترية كما هى ، بمعنى أخر يؤدى التحفظ غير المشروط الى التقدير بالنقص (تدنيه) القيمة الدفترية لحقوق الملكية ، ويتم ممارسة التحفظ غير المشروط من خلال المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة (والتي تعالج كنفقات بدلا من رسملتها) كما أوضحت هذه الدراسة

أيضا أنه توجد علاقة سلبية بين التحفظ المشروط وغير المشروط

كما أوضحت دراسة( Pae,et al)[١٢] وجود علاقة سلبية بين تحفظ الإرباح وتحفظ الميزانية وهذه العلاقة السلبية ترجع إلى جزء الاستحقاق في الأرباح وليس جزء التدفقات النقدية التشغيلية ،ويطلق على العلاقة الترابطية بينهما التحفظ المرسمل أو تحفظ الرسملة "capitalization conservatism" بمعنى إن القوائم المالية لشركة ما في السنة الحالية تكون أكثر حساسية للأخبار السيئة (تحفظ أرباح) لذلك يتم رسملة الأصول غير الملموسة (على سبيل المثال تكلفة البحوث و التطوير) بدلا من معالجتها كنفقات .

ويرى الباحث ان التقسيمات العديدة التي قدمتها الدراسات السابقة للتحفظ وان كانت تبدو متباينة من حيث مسميات هذه التقسيمات إلا انها تعتبر مسميات مترادفة من حيث المضمون ،كما يرى الباحث أن وجود نوعين من التحفظ لا يعنى أنهما منفصلان فى الممارسة فالشركات ترى أن كلا النوعين مكملان لبعضهما البعض فى تحقيق أغراض التقرير المالي حتى لو كانت العلاقة بينهما سلبية فكلا النوعين من التحفظ المشروط وغير المشروط يتم ممارستهما عند تطبيق المعايير المحاسبية الملزمة والتى تعطى فرصة الاختيار من بين البدائل المحاسبية وإعداد بعض التقديرات المحاسبية وهذا يعنى أن التحفظ الكلى أو التحفظ لأقصى مستوى هو محصلة ممارسة التحفظ المشروط وغير المشروط والتفاعل بينهما ،وبناءا على ما سبق يرى الباحث أن أفضل المصطلحات لتسمية أنواع (التقسيمات النوعية) التحفظ المحاسبي هي تحفظ الأرباح وتحفظ الميزانية لان هذه المسميات توضح تأثير كل نوع مباشرة دون شرح ، ولهذا يؤيد الباحث ما ذهب اليه البعض من تقسيم التحفظ المحاسبي إلى تحفظ مشروط (أرباح) وغير مشروط (ميزانية) .

**ثالثا: الانتقادات الموجه للتحفظ المحاسبى فى الاطار الفكري المشترك بين IASB,FASB**

منذ عدة سنوات سعي IASB,FASB لتوحيد الممارسات المحاسبية وذلك من خلال مشروع وضع إطار مفاهيمى مشترك للمحاسبة joint conceptual framework project حيث يتضمن المشروع الجديد توحيدا لأهداف المحاسبة والإبلاغ المالي والخصائص النوعية للمعلومات وعناصر القوائم

المالية ، ويمثل هذا الاطار المشترك خطوة هامة جدا فى تضييق فجوة الاختلافات بين الأسس والمفاهيم التي تعدّ وتعرض على أساسها المعلومات المحاسبية مما يسهل من المقارنة وتحقيق الاتساق الدولى ، ويرى الباحث ان الصفات النوعية فى الإطار المفاهيمي المشترك بين المجلسين لا تختلف كثيرا عما يتضمنه الإطارين ويرجع ذلك الى وجود نقاط اتفاق كثيرة بين المجلسين قبل الاتفاق على الإطار المشترك مما يحصر الصفات النوعية في النهاية بوجهتي نظر المجلسين ، وقد تم اقرار الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية فى المرحلة الاولى من المشروع المشترك للإطار المفاهيمي للمحاسبة joint conceptual framework project وكانت كالتالي :

**أ- صفات أساسية/ جوهرية**

١ - الملائمة :- وتتضمن صفات فرعية هى ( الاهمية النسبية- القيمة التنبؤية- التغذية العكسية)

٢- التمثيل الصادق : ويتضمن صفات فرعية هى( الحياد- الاكتمال- خالية من الاخطاء)

**ب – الصفات الثانوية ( المساندة )**

١ - القابلية للمقارنة، ٢- القابلية للتحقق ،٣- القابلية للفهم، ٤- التوقيت المناسب.

ويرى الباحث أن هدف وضع إطار فكرى مشترك بين IASB,FASB هو صياغة نموذج موحد للإطار المفاهيمي لتوحيد الممارسات المحاسبية بين المجلسين، حيث تعتبر الخصائص أحد أركان هذا الاطار المفاهيمي الرئيسية ،ولكن جاءت الخصائص والقيود عليها مختصرة لحد كبير فمن أهم نقاط الضعف فى هذا الإطار المشترك أنه اختصر الصفات النوعية بما فيها القيود المفروضة على هذه الصفات ، كما لم يتم إدراج أي صفة أو قيد جديد، فبالرغم من أن إعداد المشروع المشترك واكب الأزمة المالية العالمية والتي كان من أهم نتائجها زيادة الطلب من قبل مستخدمى القوائم المالية للقوائم المالية المتحفظة باعتبارها خط الدفاع الاول ضد الممارسات الادارية الانتهازية للتلاعب فى الارباح فجاء الاطار بدون التحفظ المحاسبي لتعارضه مع الحياد حيث تم توجيه العديد من الانتقادات للتحفظ المحاسبي .

وقد أعلن فى أحدى الجلسات المشتركة أن عدم بقاء التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما اوضح المجلسين فى هذه الجلسة أن التعارض بين حياد المعلومات و التحفظ المحاسبي صارخ فلابد أن نتذكر ان

الهدف الاول من التقارير المالية هو توفير معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين المحتملين والدائنين فكيف يتم مساعدة المستثمرين الحاليين مثلاً والأصول التى يمتلكونها يتم تخفيض قيمتها نتيجة ممارسة التحفظ وقد يدفعهم هذا الامر الى اتخاذ قرار ببيعها، ولكن بشرط ألا يفهم من ذلك الافراط فى التفاؤل فهذا أيضا غير مرغوب فيه ، فلا يوجد اى شخص داخل المجلسين يرغب في أن تعد قوائم مالية تحقق مصلحة طرف على حساب مصلحة طرف أخر أو لتحقيق نتيجة محددة مسبقا خاصة ،خاصة وان الأبحاث السلوكية تؤكد على أن اى شخص يغلب عليه المصلحة الذاتية عند إعداد التقديرات ، ولهذا تم التوصية في نهاية الجلسة بضرورة عمل تغيرات تدريجية لعمل توازن بين الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

**ويستخلص الباحث مما سبق النتائج التالية:**

١- أنه على الرغم من التعارض بين التحفظ المحاسبي وحياد المعلومات يجب أن يظل التحفظ المحاسبي مستمراً فى الممارسة المحاسبية فهو وإن كان لا يعد ضمن الخصائص النوعية المرغوبة للمعلومات المالية ألا أنه يظل مطلب ضرورى لمنع التحيز البشرى الموجود بالفطرة لدى الإنسان خاصة عندما يكون له مصلحة من وراء هذا التحيز عند إعداد التقديرات المحاسبية فى ظل عدم التأكد حيث يجب التاكيد على توخى الحذر فى مواجهة عدم التاكد.

٢- أن الحياد يتعارض مع التحيز Bias وليس مع التحفظ المحاسبي وهناك فرق كبير بين التحيز والتحفظ حيث يرى البعض [١٣] أن التحيز فى المحاسبة معناه أن يميل المقياس المحاسبى فى ناحية على حساب الناحية الاخرى بدلا من أن يكون متساوى بالنسبة لكلا منهما أو بمعنى أدق التحيز بالمفهوم المحاسبي معناه الاتجاه نحو الاستمرار فى أن يكون المقياس المحاسبى منخفضا جدا أو مرتفعا جدا، بينما يرى البعض الاخر [١٤] أن ظاهرة التحيز من الظواهر العامة المرافقة لأية عملية قياس والمثال على ذلك تحيز القياس المحاسبى المرافق لاستخدام سياسة الحيطة والحذر فاستخدامها من قبل محاسبين مختلفين فى درجات تحفظهم يؤدى إلى اختلاف فى قيم القياس.

٣- الحياد والتحفظ وجهان لعملة واحدة ، بمعنى أن الحياد لكي يطبق يجب الحذر لضمان الحد من التفاؤل

الشديد فى إعداد التقديرات المحاسبية لتحقيق مصالح شخصية فالتحيز يرجع الى الشخص القائم بعملية التقدير وليس للتحفظ المحاسبي ،فتجاهل التحفظ المحاسبي بدعوى أنه يؤدى للتحيز غير مبرر فالإطار يجب أن يعمل على تصحيح التحيز وليس تجاهل التحفظ .

٤- الانتقاد للتحفظ بأنه ليس من الخصائص النوعية المرغوبة للمعلومات المالية لايعد انتقاد حيث يجب ألا ينظر للتحفظ كأحد الخصائص النوعية للمعلومة المالية بل ينظر اليه على أنه من القيود أو المحددات Constrains التى تحكم عملية القياس المحاسبى لضمان ترشيد هذه العملية وعدم تحيز القائم بالقياس لتحقيق مصلحته وبالتالى يعد من القيود الضرورية والأساسية خاصة فى ظل فترات الانكماش الاقتصادى والأزمات فهو يمثل دافع غريزى كامن فى النفس البشرية للقائمين بإعداد التقديرات المحاسبية فى مثل هذه الفترات .

٥- برغم كل الانتقادات التى وجهت للتحفظ المحاسبى من قبل FASB,IASBفى جلسات إعداد الاطار ألا أنهم اتفقوا فى النهاية أنه يجب الإبقاء على التحفظ المحاسبي فى الممارسة المحاسبية لأنه عامل أمان يستمد تطبيقه من فرض الاستمرارية لضمان الحفاظ على رأس المال سليما ، وقد أكد على ذلك معارضة جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association مشروع الإطار الفكري المشترك لإهماله التحفظ حيث ناقشت الجمعية أهمية التحفظ المحاسبي للتعويض عن الممارسات الهجومية التي تتبعها الإدارة للتقرير عن صافى الربح و الأصول ،كما عارضت الجمعية في نفس الوقت مشروعا أعدته هيئة سوق المال الأمريكية(SEC) تسمح فيه للشركات الأجنبية التي تداول أسهمها في الأسواق المالية لتقديم قوائم مالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية دون الحاجة إلى تسوية هذه القوائم وفقا لمعايير المحاسبة الأمريكية وأسست الجمعية انتقادها للمشروع على أساس أن التحفظ المحاسبي يختلف من بيئة محاسبية لأخرى وان الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أكثر الدول تحفظا في إعداد التقارير المحاسبية وبصرف النظر عن الشكل النهائي لمشروع الإطار المشترك أو مشروع هيئة سوق المال الأمريكية فان المجتمع الاكاديمى يمارس ضغوط واسعة

للتمسك بالآليات التي تحمى مصالح المستثمرين و مستخدمي القوائم المالية الآخرين من التصرفات الانتهازية لمعدي القوائم المالية [15]

وبعد أن عرض الباحث ما ورد بشأن التعارض بين التحفظ المحاسبي وحياد المعلومات في جلسات إعداد الإطار المفاهيمى المشترك وما تم التوصل إليه فى الاطار الفكرى بشأن التحفظ المحاسبي يعرض الباحث فيمايلى الآراء المؤيدة والمعارضة لدور وتأثير التحفظ المحاسبي في الممارسة المحاسبية خاصة فيما يتعلق بتأثيره على المحتوى الاعلامى للقوائم المالية.

## أولا:- الاراء التى تؤيد بقاء التحفظ المحاسبى فى الممارسة المحاسبية

١- يتم ممارسة التحفظ منذ قرون وهو يعنى أنه على المحاسب توقع جميع الخسائر وعدم توقع اى ربح وهذه المقولة قد يفهم منها ان التحفظ المحاسبي يؤدى الى قياس مضلل لصافى الدخل و الاصول ، ولايعنى هذا الابتعاد تماما عن ممارسة التحفظ المحاسبي ولكن تطبيقه يحتاج إلى رقابة صارمة وليس زواله من الممارسة المحاسبية ، فالحياد لن يتحقق بدون التحفظ المحاسبي الذي يعتبر ضرورة لمنع التحيز البشري الذي يسيطر على الإنسان بالفطرة والذى يحدث عند القيام إعداد تقديرات واتخاذ أحكام شخصية قد يكون لها تأثيرها على حوافزه و مكافأته وبالتالي يجب إعادة النظر في دور التحفظ المحاسبي فى ضوء هذه الرؤية [16].

٢- كما أوضح [17] آخرون أنه من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، ويتم التعامل مع هذه الاحداث من خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات و المصروفات، و لا تعنى ممارسة الحيطة والحذر تكوين احتياطيات سرية أومخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات ففي هذه الحالة لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصداقية.

٣- ويرى البعض الاخر [18] انه يجب على المحاسبين ان يكونوا على الجانب الأحوط عند عمليات القياس

وذلك عن طريق عدم الأسراف في التفاؤل ، ولهذا كانت نتيجة الأخذ بمبدأ التحفظ المحاسبي ظهور المخصصات و الاحتياطيات وأساليب تقييم المخزون السلعي ، فالتحفظ يجد له سندا ومنطقا مؤيدا يتمثل في حماية المساهمين مقابل اصحاب الحقوق الاخرى عند إجراء التوزيعات فهو يحافظ على حقوقهم وعلى رأس المال سليما، كما انه يحمى المديرين في مواجهة أصحاب رأس المال وبالتالى له تأثير ايجابى على علاقات العمل.

٤- وقد أشار آخرون [١٩] إلى أن الكثير من القرارات التى يتخذها المحاسبون فى مجال تقييم الاصول وتحديد الربح تقوم على إجراء بعض التقديرات وممارسة الحكم الشخصى ، بمعنى أنه لن يكون هناك قيمة واحدة صحيحة وإنما ينبغى الاختيار من بين عدة قيم تمثل بدائل فى مجال التقدير ،ويعنى التحفظ أنه فى الحالات التى يتم فيها عمل التقديرات ينبغى اختيار القيمة التى يكون تأثيرها أقل بالنسبة لتحسين الربح أو المركز المالى للمنشأة ،وقد أدى التطبيق الخاطئ للتحفظ المحاسبي إلى تخفيض أرباح كثير من المنشأت بلا مبرر مما عرض المحاسبة والتقارير المالية لكثير من الانتقادات من جانب من يستخدمون القوائم المالية ، وفى الحالات التى لا يكون فيها شك لا مبرر لاستخدام مفهوم التحفظ.

٥- كما أشار البعض [٢٠] الى انه يجب عند حساب إهلاكات الاصول وتطبيق أساس الاستحقاق وأعداد التقديرات المحاسبية بمختلف أنواعها ممارسة التحفظ المحاسبى و لكن هذه الممارسة يجب أن تكون تحت رقابة صارمة حتى تتحقق جودة التقرير المالى والذى يعد التحفظ أحد عوامل تحققها

٦- أشار البعض [٢١] الى ان التحفظ له تاريخ طويل وحيوى فى الممارسة المحاسبية لأن النفس البشرية بطبيعتها تسعى لتحقيق مصالحها و تكون متفائلة جدا خصوصا عند تقدير الممتلكات الشخصية وبالتالى لايوجد تعارض بين الحياد و التحفظ المحاسبي ،بالعكس الحياد لا يمكن تحقيقه بدون التحفظ المحاسبي و لهذا يجب إعادة النظر فى الانتقادات الموجه للتحفظ في الإطار المفاهيمى حيث يجب أن يبقى التحفظ جنبا إلى جنب مع الحياد فالتحفظ مطلوب لضمان توفير معلومات غير متحيزة لصالح طرف على حساب طرف أخر فالسؤال الذي يطرح نفسه إذا تم

التخلي عن التحفظ هل يتم الاعتراف بالإرباح المحتملة فى القوائم المالية ؟ وهل اذا حدث ذلك لا تكون المعلومات متحيزة والأضرار منها تفوق الاضرار الناتجة من ممارسة التحفظ المحاسبي.

٧- يجب إن تأخذ الانتقادات التي وجهت للتحفظ المحاسبي بعين الاعتبار فالتقارير المالية تعتمد بشكل كبير على التقديرات والأحكام الشخصية و ليس اليقين فإذا كانت هذه الأحكام متفائلة فهذا يضر بالمستثمرين و إذا كان التعريف الاساسى للتحفظ هو الحذر عند التقديرات و الأحكام الشخصية في ظل ظروف عدم التأكد فما هو الخطأ في هذا التعريف و لماذا ننتقده فهو باختصار يقول إذا كان عند المحاسب شك عند تقيم الأصول و الالتزامات فمن الأفضل توخي الحذر فهذا هو السلوك الطبيعي للفرد العادي في حياته اليومية، ولذلك سوف يبقى التحفظ المحاسبي موجود وله دور حيوي في المعايير المحاسبية فهو بمثابة أداة لرفع مستوى جودة المعلومات المحاسبية [٢٢]

**ثانيا : الآراء التى تعارض بقاء التحفظ المحاسبي فى الممارسة المحاسبية**

١- تخضع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لقيود عديدة منها التحفظ المحاسبى فأى مناقشة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تكون غير كاملة بدون الرجوع إلى مبدأ التحفظ المحاسبي فالتحفظ هو رد الفعل تجاه عدم التأكد الذى يواجه المحاسبين ، ولهذا ظل المحاسبين متأثرين بالتحفظ لسنوات كثيرة على الرغم من انه قد يضلل مستخدمى القوائم المالية خاصة اذا كانت هذه القوائم تهدف الى امور متعمدة عند تقييم صافى الدخل أو صافى الاصول ، فالتحفظ المحاسبى يقلل من مخاطر عدم التأكد للمقرضين الخارجيين و لكن هذه القوائم المتحفظة غالبا ما تؤدى الى المبالغة فى السنوات التالية مما يترتب عليه تحيز القوائم المالية ، هذا بالإضافة إلى تعارض التحفظ مع خصائص المصداقية و الحيادية و القابلية للمقارنة فهو قد يؤدى الى تشويه المحتوى الاعلامى للقوائم المالية وإهدار ملاءمة المعلومات المحاسبية لأغراض خدمة احتياجات الاطراف المختلفة المستفيدة منها [٢٣].

٢- أوضح د. الليثى [٢٤] العديد من الانتقادات الموجهة للتحفظ نقلاعن Hendriksen والتي تتمثل في:-

أ- التحفظ لمحاسبى أسلوب ضعيف لاخذ عنصر عدم التأكد فى الاعتبار عند تقييم الاصول والدخل مما يؤدى الى تشويه كامل للبيانات المحاسبية.

ب- طريقته فى معالجة المشاكل بدائية وأثارها وخيمة ونتائجها مفاجئة.

ج- ليس من السهل تفسير البيانات المالية المعدة على أساس التحفظ المحاسبى حتى بواسطة أكفأ المحللين الماليين ،كما أن عدم وجود قواعد محددة لتطبيقه يؤدى إلى عدم إمكانية إجراء مقارنات بين القوائم المالية.
د- يتعارض التحفظ مع هدف لإفصاح عن جميع المعلومات الملائمة.

٣- كما أوضح البعض الاخر [٢٥] العديد من الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبي منها:-
أ- يتناقض مبدأ الحيطة والحذر ذاتيا فهو في دورة معينة يأخذ بسعر السوق الأدنى أخر المدة وهذا سوف يؤدى إلى زيادة مقابلة في أرباح العام التالي مما يتناقض مع الحيطة و الحذر وبالتالي تطبيق الحيطة و الحذر في تحديد الدخل يؤدى إلى أثار عكسية لا تتناسب مع سياسة الحيطة و الحذر نفسها .

ب- اعتماد القيم الأدنى في الأصول والقيم الأعلى في الخصوم وعدم إثبات الإرباح غير المحققة للبيع يتناقض مع فرض الدورية فهو ينقص أرباح جيل من المساهمين في دورة محاسبية معينة لصالح غيرهم في الدورات المتعاقبة .
ج- يمثل مبدأ الحيطة و الحذر مزيجا من منهج التكلفة التاريخية و التكلفة الاستبدالية فهو يعتمد بيانات التكلفة التاريخية ولكن أحيانا ما يضحى المحاسب بالتكلفة التاريخية و يعتمد سعر السوق الأقل مما يخل بالثبات في تطبيق نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى و عدم قابلية البيانات للمقارنة .

٤- غالبا ما تكون المحاسبة غير متناسقة وذللك بسبب التحفظ المحاسبى ، فالحذر قد يحمى المحاسبين وذلك على اعتبار أن التحفظ يحمى الدائنين ولكن يجب التركيز على حماية حقوق المساهمين والتى تؤدى تلقائيا الى حماية الدائنين، فممارسة التحفظ تحجب معلومات هامة وقد تضر أكثر مما تنفع [٢٦].

٥- يعتبر التحفظ عائق لسيادة أولوية حملة الأسهم وهذا هو ما دفع الإطار المشترك للتخلص من التحفظ بحيث إذا تم إزالته من الممارسة المحاسبية هنا يتخلص الاطار الفكرى من المعوق الاساسى لسيادة وجهة نظر حملة الأسهم مما يساعد على الحد من الاثار السلبية المرتبطة بسيادة وجهة نظر الدائنين [٢٧].

**وترتيبا على كل ما سبق يستخلص الباحث عدة نتائج:**

١- لا يوجد اتفاق على تعريف واحد للتحفظ المحاسبي سواء في الإصدارات المحاسبية الصادرة عن الجهات المهنية أو الدراسات من جانب الاكاديمين حيث لا توجد صياغة موحدة لمفهوم التحفظ المحاسبي على الرغم من عدم وجود اختلاف بينهم فى المضمون بالإضافة الى عدم وجود خلاف حول دور التحفظ الجوهرى فى الممارسة المحاسبية .

٢- هناك تناقض كبير بين تعريف FASB للتحفظ بأنه رد الفعل الحذر للتعامل مع عدم التأكد لمحاولة أخذ المخاطر المحتملة في الاعتبار بشكل كافي واتهامه للتحفظ بأنه يعنى البخس المتعمد للأصول والدخل والمبالغة المتعمدة للخصوم والنفقات كما أن المجلس لم يقرر في حالة عدم ممارسة التحفظ كيف يتم أعداد التقديرات المحاسبية في ظل ظروف عدم التأكد وكيف تأخذ المخاطر المحتملة في الحسبان بشكل يضمن عدم المبالغة وعدم الإفراط في التفاؤل الشديد عند إعداد هذه التقديرات لتحقيق مصالح شخصية .

٣- لم تتعرض أي سياسة محاسبية لسوء فهم وانتقادات مثل الذي تعرض له التحفظ المحاسبي فهو يعنى عند وجود شك (عدم تأكد) يتم اختيار البديل الذى يؤدى الى تخفيض قيمة الاصول والدخل ولكن هذا المعنى أدى إلى فهم أنه يمثل بخس متعمد للاصول والدخل ولكن التحفظ اذا طبق بشكل صحيح فأنه يقدم المساعدة لمواجهة عدم التأكد فالتخفيض أفضل من المبالغة.

٥- الأراء التي تؤكد على التعارض بين التحفظ والحياد تنظر الى الحقيقة من جانب واحد فقط وهو المخاطر الناتجة من البخس المتعمد ولا تفكر فى المخاطر الناتجة من المبالغة المتعمدة فالمبالغة في التفاؤل يتناقض مع التمثيل الجيد للأحداث الاقتصادية ، وقد أدرك ال FASB هذه الحقيقة وأعلن أنه حتى لو كان التحفظ بخس متعمد فأن البخس المتعمد يعد فضيلة deliberate understatement is a virtue لمواجهة عدم التأكد [٢٨]

٦- النقد الذي وجه للتحفظ بأنه بخس متعمد غير دقيق لان التعمد هنا يرجع للأفراد الذين يطبقوا التحفظ المحاسبي لتحقيق مصالحهم عن طريق بخس الاصول والدخل ولهذا يجب الحكمة فى تطبيقه ووضع قواعد صارمة لتطبيقه للحد من انشاء احتياطيات سرية بسبب سوء ممارسة التحفظ المحاسبى .

٧- إذا كان التحفظ يحث المحاسب على تقدير صافى الاصول و الدخل بأقل من قيمتهما وبالتالي ينظر إلى التحفظ على أنه التحيز المحاسبي تجاه تخفيض القيمة الدفترية لحقوق الملكية فأن هذا الرأى يهدر دور التحفظ الجوهرى فى الممارسة المحاسبية فهذا التخفيض يتم فى حالة عدم التأكد وبالتالى يعد التحفظ بمثابة شك صحى Healthy Skepticism ضرورى فى مثل هذه الظروف.

٨- تستند الاراء التى ترى ان التحفظ يؤدى الى تشويه المحتوى الاعلامى للقوائم المالية إلى أن الاجراءات المحاسبية المتحفظة التى ينتج عنها قيم متحفظة فى فترة ما ينتج عنها قيم غير متحفظة فى الفترات التالية فعلى سبيل المثال تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل ينتج عنها تقييم المخزون أخر الفترة بأقل قيمة ويتبع ذلك تقييم البضاعة المباعة فى الفترة التالية بقيمة مرتفعة ، ويرى الباحث أن تطبيق مثل هذه الاجراءات المتحفظة لا تؤدى الى تشويه المحتوى الاعلامى للقوائم لأنها لم تتعمد بخس قيم صافى الدخل وصافى الاصول فهى تهدف إلى أخذ المخاطر المحتملة فى الحسبان عند التقييم.

## هوامش البحث


1- Ismail , T. and R. Elbolok, 2011," Do Conditional and Unconditional Conservatism Impact Earnings Quality and Stock Prices in Egypt?" Research Journal of Finance and Accounting, Vol 2, No.12,p 8.

2- Wang, R. O.Hogartaigh and T.Zijl , 2008," Measures of Accounting Conservatism: A Construct Validity Perspective", http://ssrn.com, P9.

٣- د . لطفي ،أمين السيد ،"نظرية المحاسبة- القياس والإفصاح التقرير المالي"، الدار الجامعية- الإسكندرية،٢٠٠٧،ص ٤٨:٤٧.

4-Givoly, D. and C.Hayn, 2000,"The Changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?", Journal of Accounting and conomics.,Vol. 29, No.3

5-Lafond, R. and R.Watts, 2008 ," The Information Role of Conservatism", the Accounting Review, Vol.83, No.2,P4:7.

6-Watts, R.,2003a ,"Conservatism in accounting part I: Explanations and implications", Accounting Horizons, Vol. 17,No .3.p.209

7-Basu, S , 1997," The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings" , Journal of Accounting and Economics,Vol. 24,p518

٨- د. عبد السلام ، كمال،"أصول ومناهج البحث العلمي" ، المنصورة ، ٢٠٠٨، ص٢٥٢.

٩- د. لطفي ،أمين السيد ،مرجع سابق ،ص ٢٩٣.

١٠- د.جنيدي. محمد سعيد ،" أثر الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح – دراسة

تحليلية"، المجلة العلمية :التجارة والتمويل ،كلية التجارة ، جامعة طنطا،المجلد الثاني ، العدد االثاني ، ٢٠٠٤،ص ٦٨: ٧٠.

11-Basu, S , 2005," Discussion of Conditional and Unconditional Conservatism: Concepts and Modeling ", Review of Accounting Studies, Vol .10,p.313.

12- Pae, J., D.Thornton and M. Welker, 2004," The Link Between Earnings Conservatism and Balance Sheet Conservatism", http://ssrn.com/, January.

١٣- د . الليثى ، فؤاد محمد ، نظرية المحاسبة – المدخل المعاصر ،دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٣، ص ١٤١ .

١٤- د.عبد السلام ، كمال على حسن ،" نظرية المحاسبة"، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٩، ص ١٤٦:١٤٩

١٥- د .أبو الخير، مدثر طه،"المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية "، المجلة العلمية :

التجارة والتمويل ،كلية التجارة ، جامعة طنطا،المجلد الثاني ، العدد الأول،٢٠٠٨،ص ١٤.

١٦- الاطار المصرى لاعداد القوائم المالية ، الفقرة ٣٧.

١٧- د. الناغى ، محمود السيد ؛ دراسات فى نظرية المحاسبة – مدخل معاصر، المكتبة العصرية – المنصورة ٢٠١١، ص ٢٢٤:٢٢٨.

١٨- د .نور،أحمد محمد ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الأول، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،٢٠٠٩،ص ٨٤

19-Turner,E. Lynn, http://www.sec.gov/.

٢٠- د .نور،أحمد محمد ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الأول، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،٢٠٠٩،ص ٨٤.

21-Hoogervorst,H," The Concept of Prudence: dead or alive?",FEE Conference on Corporate Reporting of the Future, Brussels, Belgium, Tuesday 18 September 2012.

٢٢- د.حماد ، طارق عبد العال ، (٢٠٠٨)، موسوعة معايير المحاسبة – عرض القوائم المالية ، الجزء الاول ، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،٢٠٠٨، ص ١٦٣.

٢٣- د . الليثى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٣ .

٢٤- د .لطفي، أمين السيد، مرجع سابق،٢٩٠:٢٩٣.

25-Nash, Humphrey," http://home.sprintmail.com/ ~humphreynash /Draft_ Proposal.htm.

٢٦- د . الارضى ، محمد وداد ، تقييم وتطوير الإطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASBومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة – جامعة بني سويف ، العدد الثالث ،٢٠٠٨،ص ٩٣.

27-http://www.fasb.